

سوسيولوجيا المشاركة السياسية لدى الطلبة الجامعيين: دراسة ميدانية على طلبة قسم علم الاجتماع
في كلية الآداب – جامعة بابل

م.م. زينب فلاح حسن

قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب/ جامعة بابل

مستخلص البحث

هدف البحث إلى الكشف عن مستوى المشاركة السياسية لدى طلبة قسم علم الاجتماع في كلية الآداب بجامعة بابل، والتعرف على أبرز العوامل المعرفية، والنفسية، والاجتماعية، والتنظيمية المؤثرة فيها، فضلاً عن رصد المعوقات التي تحد من انخراطهم في الشأن العام. ولتحقيق هذه الأهداف، تم صياغة مشكلة البحث حول التساؤل الرئيس: "ما مستوى طبيعة المشاركة السياسية لدى طلبة قسم علم الاجتماع في جامعة بابل، وما العوامل المؤثرة فيها؟". اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت أداة الاستبانة لجمع البيانات الميدانية من عينة بلغت (84) طالباً وطالبة من القسم. أظهرت أبرز نتائج الدراسة ما يلي:

1. تمتع المبحوثين بمستوى مرتفع نسبياً من المشاركة السياسية؛ حيث بلغ الوسط الحسابي للمشاركة (100.23)، وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (75) بوجود دلالة إحصائية معنوية.
 2. وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المشاركة السياسية تعزى لمتغير الجنس ولصالح الذكور؛ بوسط حسابي بلغ (103.13) مقابل (97.83) للإناث.
 3. وجود علاقة ارتباطية موجبة وقوية جداً بين الاهتمام السياسي والنشاط السياسي الفعلي للطلبة؛ بمعامل ارتباط بلغ (0.851).
 4. وجود علاقة ارتباطية وثيقة بين المعرفة السياسية وإدراك معوقات المشاركة؛ حيث تبين أنه كلما ارتفع مستوى المعرفة السياسية لدى الطلبة، ازداد وعيهم وإدراكهم للعوائق والتحديات التي تحجم فاعلية أدوارهم.
- وخلصت الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات؛ أهمها ضرورة تعزيز قنوات المشاركة السياسية الآمنة داخل المحيط الجامعي (كالاتحادات والأنشطة الطلابية الحوارية)، معالجة الهواجس النفسية والدراسية المسببة للعزوف، وإدماج التكنولوجيا والمنصات الرقمية لتفعيل الوعي السياسي وتطوير المحتوى الإعلامي الموجه للشباب بما يواكب التحول الديمقراطي والمواطنة الفاعلة في المجتمع.
- الكلمات المفتاحية:** المشاركة السياسية، الشباب الجامعي، الوعي السياسي، جامعة بابل.

Sociology of Political Participation among University Students: A Field Study on Students in the Department of Sociology, College of Arts, University of Babylon

A.L. Zainab Falah Hassan

Department of Sociology, College of Arts, University of Babylon

Abstract

This field study aimed to uncover the level of political participation among students in the Department of Sociology, Faculty of Arts at the University of Babylon. It also sought to identify the key cognitive, psychological, social, and organizational factors influencing this participation, as well as to monitor the obstacles limiting their engagement in public affairs. To achieve these objectives, the research problem was formulated around the main question: "What is the level and nature of political participation among sociology students at the University of Babylon, and what are the factors influencing it?"

The research adopted a descriptive-analytical approach, utilizing a questionnaire to collect field data from a sample of (84) male and female students from the department.

The main findings of the study revealed the following:

1. The respondents exhibited a relatively high level of political participation, with a mean score of (100.23), which is statistically significant and higher than the hypothetical mean of (75).
2. There were statistically significant differences in the level of political participation attributable to the gender variable, in favor of male students, with a mean of (103.13) compared to (97.83) for females.
3. A very strong positive correlation was found between political interest and the students' actual political activity, with a correlation coefficient of (0.851).
4. A close correlational relationship exists between political knowledge and the perception of participation barriers. It was found that as students' level of political knowledge increases, their awareness and comprehension of the obstacles and challenges that hinder the effectiveness of their roles also increase.

The study concluded with a set of recommendations and suggestions, most notably: the necessity of enhancing safe channels for political participation within the university campus (such as student unions and interactive student activities), addressing the psychological and academic anxieties causing reluctance, and integrating technology and digital platforms to activate political awareness and develop political media content directed at youth in a way that aligns with democratic transition and active citizenship in society.

Keywords: Political Participation, University Youth, Political Awareness, University of Babylon.

المقدمة

تعد المشاركة السياسية من المفاهيم المحورية في الدراسات السياسية والاجتماعية المعاصرة، لما لها من دور أساسي في تعزيز استقرار الأنظمة السياسية وترسيخ مبادئ الديمقراطية، إذ تعكس مدى ارتباط الفرد بالشأن العام وقدرته على التأثير في عملية صنع القرار. وتكتسب هذه المشاركة أهمية خاصة لدى فئة الشباب الجامعي، كونهم يمثلون شريحة اجتماعية واعية ومؤهلة علمياً، يفترض أن يكون لها دور فاعل في الحياة السياسية والاجتماعية. وفي هذا السياق، تمثل الجامعة بيئة مهمة في تشكيل الوعي السياسي لدى الطلبة، من خلال ما توفره من معارف وخبرات وأنشطة تسهم في تنمية الاتجاهات السياسية وتعزيز قيم المواطنة. ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على طبيعة المشاركة السياسية لدى طلبة قسم علم الاجتماع في جامعة بابل، والعوامل المؤثرة فيها، سواء كانت معرفية أو نفسية أو اجتماعية أو تنظيمية.

المبحث الأول: عناصر البحث الأساسية

أولاً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في محاولة الكشف عن مستوى المشاركة السياسية لدى طلبة قسم علم الاجتماع في جامعة بابل، والتعرف على العوامل التي تسهم في تعزيزها أو الحد منها. وعلى الرغم من أهمية فئة الطلبة الجامعيين في المجتمع، إلا أن درجة انخراطهم في الشأن السياسي ما تزال متفاوتة، وتخضع لعدد من المؤثرات مثل الاهتمام السياسي، والمعرفة السياسية، والاتجاهات نحو السياسة، إضافة إلى المعوقات

المختلفة التي قد تحد من مشاركتهم. وعليه، فإن المشكلة الأساسية تتمحور حول التساؤل الآتي: ما مستوى طبيعة المشاركة السياسية لدى طلبة قسم علم الاجتماع في جامعة بابل، وما العوامل المؤثرة فيها؟

ثانياً: أهمية البحث: تنقسم أهمية البحث إلى قسمين هما:

(1) الأهمية النظرية:

- (1) يسלט البحث الضوء على مفهوم المشاركة السياسية بوصفه أحد المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع السياسي.
- (2) يسهم في توضيح العلاقة بين الجامعة والمشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي.
- (3) يضيف إطاراً معرفياً حول العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية، مثل الاهتمام السياسي والمعرفة السياسية والاتجاهات نحو السياسة.
- (4) يعزز الجانب النظري المتعلق بدور مؤسسات التنشئة السياسية، ولا سيما الجامعة، في تشكيل الوعي السياسي للطلبة.
- (5) يفيد الباحثين والمهتمين بالدراسات الاجتماعية والسياسية من خلال توفير مادة علمية يمكن الاستفادة منها في الدراسات المستقبلية.

(2) الأهمية التطبيقية:

- (1) يساعد البحث في التعرف على واقع المشاركة السياسية لدى طلبة قسم علم الاجتماع في جامعة بابل.
- (2) يساهم في الكشف عن أبرز المعوقات التي تحد من مشاركة الطلبة في الحياة السياسية.
- (3) يوفر نتائج يمكن أن تستفيد منها الجامعة في إعداد برامج وأنشطة تعزز الوعي والمشاركة السياسية لدى الطلبة.
- (4) يسهم في توجيه القائمين على العملية التعليمية إلى أهمية دعم الأنشطة الطلابية ذات الطابع السياسي والثقافي.
- (5) يقدم بيانات ميدانية يمكن الاستفادة منها في وضع خطط أو سياسات تهدف إلى تنمية ثقافة المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي.

ثالثاً: أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:

1. بيان العلاقة بين متغيرات البحث (الاهتمام، المعرفة، الاتجاهات) والمشاركة السياسية.
2. تحديد مستوى المشاركة السياسية لدى عينة البحث.
3. التعرف على مستوى المشاركة السياسية لدى عينة البحث.
4. الكشف عن أبرز المعوقات التي تحد من المشاركة السياسية لدى الطلبة.

رابعاً: مفاهيم البحث

1. المشاركة السياسية

عرفت المشاركة على أنها الوسيلة التي يتمكن بها سكان مجتمع محلي للتأثير على القرارات المتعلقة بالسياسات والبرامج المؤثرة على حياتهم (ليله، وعامر، 2010 : 67). فيما عرفت السياسة على أنها فن الإبقاء على السلطة، وتوحيدها في قبضة الحكام، يصرف النظر عن الوسيلة التي تحقق ذلك (الموسوي، 2008 : 9).

في حين عرفت المشاركة السياسية على أنها مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابله لأن تعطيهم تأثيراً على سير عمل المنظومة السياسية. ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية، التي يعتبر فيها قيمة أساسية، بمفهوم المواطنة (برو، 2006 : 301).

كذلك عرفت على أنها العملية التي يؤدي الفرد من خلالها دورًا في الحياة السياسية للمجتمع، بناءً على ما لديه من خصائص نفسية معينة يسعى الفرد من خلالها إلى التأثير على القرار السياسي من خلال القيام بالأنشطة السياسية المختلفة مثل التصويت في الانتخابات لاختيار حكامه وممثليه في المؤسسات التشريعية والأهلية والنقابية، أو الترشيح إلى منصب سياسي أو المشاركة في المهرجات السياسية والمسيرات والاعتصامات ومتابعة ما يدور حوله من أمور قد تؤثر في حياة مجتمعة السياسية (الحداد، 2006: 12).

في حين عرفت الباحثة المشاركة السياسية إجرائيًا على أنها "مدى اهتمام طلبة قسم علم الاجتماع بالشأن السياسي، ومستوى معرفتهم السياسية، واتجاهاتهم نحو السياسة، ومدى انخراطهم في الأنشطة والممارسات السياسية المختلفة، كما تقيسها استجاباتهم على فقرات الاستبانة.

٢. الجامعة:

عرفتها الموسوعة البريطانية على أنها معهدا للدراسات العليا؛ وهذا المعهد يتألف من كليات الآداب والعلوم؛ ومدراس للمهنتين؛ ومدرسة خريجي الدراسات العليا وهذا المعهد يمتلك حق منح الدرجات العلمية في ميادين الدراسات المختلفة (عرفج، 2001 : 26)

ويشير مفهوم الجامعة أيضًا على أنها مؤسسة تعليمية وأكاديمية تهدف إلى إعداد الكفاءات العلمية والفكرية، من خلال تقديم التعليم العالي والبحث العلمي وخدمة المجتمع. ولا يقتصر دور الجامعة على الجانب المعرفي فقط، بل يمتد إلى تنمية شخصية الطالب اجتماعيًا وثقافيًا وسياسيًا، وتعزيز قيم المواطنة والانتماء والمشاركة في الحياة العامة (دليو وآخرون، 2001 : 79).

وتعرف الجامعة إجرائيًا على أنها البيئة التعليمية والاجتماعية التي ينتمي إليها طلبة قسم علم الاجتماع في كلية الآداب في جامعة بابل والتي تسهم في تشكيل وعيهم واتجاهاتهم السياسية.

٣. الطالب الجامعي

هو الشخص المسجل في إحدى الجامعات الحكومية أو الخاصة في العام الدراسي والذين تتراوح أعمارهم بين 18-29 عامًا (السعيد، 2022 : 242).

وعرف أيضًا على أنه الفرد الذي يلتحق بإحدى المؤسسات التعليمية العليا (الجامعات) لدراسة تخصص معين للحصول على درجة علمية (صالح، 2020: 520).

المبحث الثاني: الإطار النظري للمشاركة السياسية ودور الجامعة في تنميتها

المحور الأول: المشاركة السياسية

أولاً: المشاركة السياسية قراءة في إشكالات المفهوم

لقد تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم المشاركة السياسية، ويعود ذلك بالأساس إلى تنوع الزوايا الفكرية التي اقتربت من هذا المفهوم وحاولت تفسيره. فهناك من يركز على الجانب السلوكي للمشاركين، فيربط المشاركة بدوافع الأفراد النفسية ومدى استعدادهم للانخراط في الفعل السياسي. وفي اتجاه آخر، تكلفهم المشاركة السياسية من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وما يرتبط بها من وعي سياسي وإحساس بالمواطنة، حيث ينظر إلى الفرد بوصفه نتاجاً لبيئة اجتماعية وسياسية تشكل مواقفه وسلوكه. كما توجد مقاربة أخرى تربط المشاركة بالانتماء إلى التنظيمات المختلفة، ومدى قدرة هذه التنظيمات على التأثير في مجريات الحياة السياسية وصنع القرار. في حين يذهب بعض الباحثين إلى ربطها بالانتماء الجغرافي، أي وفق المجال الذي يعيش فيه الفرد وما يتيح له من فرص وإمكانات للمشاركة. هذا التعدد في الزوايا أدى بطبيعة الحال إلى صعوبة الوصول إلى تعريف واحد جامع مانع للمفهوم، ومع ذلك يمكن القول بصورة عامة إن المشاركة

السياسية تمثل وسيلة لربط المواطن بمحيطه المجتمعي والسياسي، من خلال قيامه بأدوار فعلية يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر في النظام السياسي وتتأثر به في الوقت نفسه (بوعافية، 2024 : 403-404)، وانطلاقاً من هذا الفهم، تعرف المشاركة السياسية أيضاً بأنها العملية التي يساهم من خلالها المواطنون في صنع القرار السياسي، وكذلك في اختيار شاغلي المواقع الرسمية في الدولة عبر آليات التصعيد الشعبي، إضافة إلى انخراطهم في النقاشات السياسية والمداولات حول القضايا المطروحة في المؤتمرات الشعبية الأساسية (إبراهيم، 2006 : 22).

ثانياً: العلاقة بين المشاركة السياسية والديمقراطية

ترتبط الديمقراطية بالمشاركة السياسية ارتباطاً عميقاً يجعل من الصعب الحديث عن أحدهما بمعزل عن الآخر، فالديمقراطية في جوهرها لا تختزل في وجود مؤسسات أو انتخابات فقط، بل تقوم أساساً على فكرة أن الشعب هو مصدر السلطة وصاحب القرار النهائي. غير أن هذا المبدأ لا يصبح واقعاً ملموساً إلا عندما يشارك المواطنون فعلياً في الحياة السياسية، سواء من خلال التصويت أو النقاش العام أو الانخراط في الأحزاب أو حتى مراقبة أداء الحكومة ومساءلتها (عمر، 2017 : 26). وعندما نتأمل هذا الترابط نجد أن المشاركة السياسية هي التي تمنح الديمقراطية روحها الحقيقية، إذ تتحول القيم مثل الحرية والمساواة من مفاهيم نظرية إلى ممارسات يومية يعيشها الأفراد. فكلما كان المواطن أكثر حضوراً في الشأن العام وأكثر قدرة على التعبير عن رأيه والمساهمة في اتخاذ القرار، أصبحت الديمقراطية أكثر رسوخاً وفاعلية، لأن السلطة هنا تستند إلى قاعدة شعبية واسعة تعكس تنوع المجتمع وتوجهاته (موهوب، 2011 : 103).

أما في حال تراجع المشاركة السياسية أو تقييدها، فإن الديمقراطية تفقد جزءاً كبيراً من معناها، حتى وإن بقيت مؤسساتها قائمة. إذ تصبح العملية السياسية عندها أقرب إلى الشكلية، حيث لا يعود صوت المواطن مؤثراً بالشكل الكافي في صناعة القرار. لذلك يمكن القول إن قوة الديمقراطية تقاس بدرجة انخراط الأفراد في الشأن العام، وبمدى شعورهم بأن مشاركتهم تحدث فرقاً حقيقياً، ومن هذا المنطلق، لا تفهم الديمقراطية كنظام جامد، بل كعملية مستمرة تتجدد من خلال مشاركة الناس ووعيهم بدورهم السياسي. وكلما تعزز هذا الوعي واتسعت دائرة المشاركة، ازدادت الديمقراطية استقراراً وعمقاً، وترسخت علاقتها بالمجتمع بوصفها نظاماً ينبع منه ويعود إليه في الوقت نفسه (قادري، 2009 : 102).

ثالثاً: مستويات المشاركة السياسية

يمكن الحديث عن ثلاثة مستويات رئيسية للمشاركة السياسية، يختلف كل مستوى منها بحسب درجة اهتمام الأفراد وانخراطهم في الشأن العام.

١. **المستوى الأول: ممارسة النشاط السياسي:** يضم هذا المستوى الأفراد الذين يمتلكون درجة عالية من الانخراط في العمل السياسي، إذ تتوفر لديهم شروط مثل العضوية في تنظيمات سياسية، أو تقديم التبرعات لأحزاب أو مرشحين، إضافة إلى حضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر والمشاركة في الحملات الانتخابية. كما يدخل ضمن هذا الإطار من يوجهون رسائل أو مذكرات تتعلق بقضايا سياسية إلى المجالس النيابية أو المسؤولين. ويشمل أيضاً التصويت في الانتخابات، وهو نشاط يعد من أكثر أشكال المشاركة شيوعاً في مختلف الأنظمة، سواء كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية، مع اختلاف دلالاته ووظيفته. ففي النظم الديمقراطية، ينظر إلى التصويت باعتباره وسيلة لاختيار الأفضل من وجهة نظر الناخب. كما تتوسع أشكال هذا المستوى لتشمل التواصل مع المؤسسات الرسمية عبر الشكاوى والالتماسات، والانضمام إلى الأحزاب والجمعيات التطوعية، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات، بل وحتى الترشح للمناصب العامة وتوليها. وتظهر الثقافة السياسية المرتبطة بهذا المستوى اتجاهات إيجابية نحو المشاركة، كما هو الحال في بعض الأنظمة مثل البريطانية والأمريكية والإسكندنافية، حيث يشعر المواطن بأنه قادر على التأثير في السلطة السياسية، وأن تدخله في الشأن العام أمر طبيعي ومشروع. في هذا السياق، يتعامل الأفراد مع النظام السياسي بوصفه قابلاً للتغيير والتطوير عبر أدوات المشاركة المختلفة، مثل

الانتخابات، والمظاهرات، وطرح الأسئلة البرلمانية، أو من خلال الأحزاب وجماعات الضغط (عبد الرحمن، 2001 : 439).

٢. المستوى الثاني: الهامشيون في العمل السياسي: يمثل هذا المستوى الأفراد الذين لا يولون اهتمامًا كبيرًا بالشأن السياسي، ولا يخصصون له وقتًا أو جهدًا يذكر. ومع ذلك، قد يشاركون بشكل محدود عند الضرورة، خاصة في أوقات الأزمات أو عندما يشعرون بتهديد مباشر لمصالحهم أو استقرار حياتهم. ويتراوح هذا الاهتمام بين المتابعة السطحية للأحداث السياسية، أو الدخول أحيانًا في نقاشات عائلية أو مع زملاء العمل حول قضايا عامة، ويزداد ذلك عادة خلال فترات الانتخابات أو الأزمات السياسية. ومع ذلك، تبقى مشاركتهم محدودة وموسمية. وتعكس هذه الفئة ثقافة سياسية ضعيفة أو هامشية، ترتبط غالبًا باللامبالاة السياسية وعدم الإسهام الفعلي في صنع القرار، سواء على المستوى المحلي أو الوطني. وهذا الوضع قد ينعكس سلبيًا على تشكيل وعي وطني متماسك، ويؤدي إلى ضعف الإحساس بالموطنة الفاعلة. كما أن هذه الثقافة الهامشية قد تعكس انفصالًا نسبيًا بين الأفراد والنظام السياسي، حيث لا يشعر المواطنون بوجود تأثير مباشر للسلطة في حياتهم اليومية، ولا يحملون موقفًا واضحًا منها، سوى معرفة عامة بوجودها في العاصمة أو في مستوى الحكم الأعلى، دون أن تشغل حيزًا مهمًا من اهتماماتهم، مع تركيزهم الأكبر على الشؤون المحلية (دانكان، 1997 : 154).

٣. المستوى الثالث: المتطرفون سياسيًا: يضم هذا المستوى الأفراد الذين يخرجون عن الأطر الشرعية للمشاركة السياسية، ويلجؤون إلى أساليب غير تقليدية، قد تتسم أحيانًا بالعنف أو الصدام مع المجتمع أو النظام السياسي. فالشخص في هذا المستوى قد يشعر بالعداء تجاه المجتمع أو الدولة، مما يدفعه إما إلى الانسحاب الكامل من أي شكل من أشكال المشاركة، أو إلى تبني أساليب احتجاجية حادة. وتظهر هذه الأشكال في الأنشطة غير التقليدية مثل المظاهرات العنيفة، وتخريب الممتلكات، والاعتقالات، أو حتى الانخراط في الحروب الأهلية والانقلابات. وتكثر هذه المظاهر في الدول التي تعاني من ضعف المؤسسات السياسية أو غياب قنوات التعبير الشرعي، مثل الأحزاب الفاعلة أو النقابات القوية، إضافة إلى التصديق على المعارضين السياسيين. وفي مثل هذه البيئات، يصبح اللجوء إلى العنف أو الاحتجاج الحاد وسيلة للتعبير عن المطالب بعد انسداد الطرق السلمية (تاج الدين، بلا سنة نشر: 11).

رابعًا: مراحل المشاركة السياسية:

حدد (تاج الدين، بلا سنة نشر: 12) ثلاث مراحل للمشاركة السياسية هي:

١. الاهتمام السياسي: هو درجة متابعة الفرد للشأن العام وما يدور في المجال السياسي من أحداث وقضايا وقرارات. ويعكس مدى شعور الشخص بأهمية السياسة في حياته، سواء من خلال القراءة، أو متابعة الأخبار، أو النقاشات حول القضايا العامة. كلما زاد الاهتمام السياسي، زادت قابلية الفرد للمشاركة في الحياة السياسية بشكل أو بآخر.

٢. المعرفة السياسية: تشير إلى مقدار ما يمتلكه الفرد من معلومات وفهم حول النظام السياسي، مثل المؤسسات السياسية، والقوانين، والحقوق والواجبات، والفاعلين السياسيين. وهي لا تقتصر على معرفة سطحية، بل تشمل القدرة على فهم كيفية عمل النظام السياسي وتفسير الأحداث السياسية بشكل واع ومدرك.

٣. التصويت السياسي: هو أحد أهم أشكال المشاركة السياسية، ويتمثل في اختيار الأفراد لممثليهم أو الموافقة على قرارات معينة عبر صناديق الاقتراع. ويعد التصويت وسيلة أساسية للتعبير عن الرأي السياسي في الأنظمة الديمقراطية، كما يعكس درجة مشاركة المواطن في صنع القرار السياسي بصورة غير مباشرة.

خامسًا: أشكال المشاركة السياسية للطلاب الجامعي

١. الأحزاب السياسية: تعد الأحزاب السياسية من أهم أشكال المشاركة السياسية، إذ يمثل الانتماء الحزبي أحد أبرز صور المشاركة المنظمة في الحياة العامة. فالحزب السياسي هو تنظيم دائم نسبيًا، يسعى إلى الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها على المستوى الوطني أو المحلي، سواء بشكل منفرد أو عبر تحالفات

مع أحزاب أخرى، وتتجلى أهمية الأحزاب في كونها إحدى الركائز الأساسية للتنمية السياسية، خاصة مع تزايد التحضر واتساع وسائل الاتصال وارتفاع مستوى التعليم، وهي عوامل ترتبط عادة بزيادة الميل نحو المشاركة السياسية. وعندما تنشئ الدولة نظامًا حزبياً فذلك يعني إتاحة المجال للأفراد للمشاركة في السلطة السياسية وفق قدراتهم ومهاراتهم السياسية. وتتفاوت مستويات المشاركة داخل الأحزاب؛ فهناك الناخبون الذين يكتفون بالتصويت للمرشحين الذين يختارهم الحزب، وهناك الأعضاء الفاعلون الذين يشاركون في الأنشطة الحزبية، ويصل بعضهم إلى مستوى "المجندين" الذين يكونون نواة التنظيم الحزبي الفعال وليسوا مجرد منتسبين عاديين. وتسعى الأحزاب السياسية إلى نشر برامجها وأفكارها بين المواطنين، وتعزيز الوعي السياسي لديهم، بما يضمن تكوين قاعدة جماهيرية مؤيدة. كما تعمل على إعداد كوادر قيادية مستقبلية قادرة على إدارة العمل السياسي. ومن هنا فإن التنشئة السياسية داخل الحزب تسهم في بناء الولاء الفكري والانتماء الأيديولوجي، وتدعم المشاركة في التصويت وصناعة الرأي العام، ولذلك تعتمد الأحزاب على وسائل متعددة للدعاية السياسية مثل الإعلام، والصحف، والخطب، والاجتماعات، والمؤتمرات، خاصة أثناء الحملات الانتخابية. ويختلف استخدام هذه الوسائل من حزب لآخر حسب البيئة السياسية والاجتماعية. وبشكل عام، أسهم ظهور الأحزاب في تحويل المشاركة السياسية من علاقات فردية بسيطة إلى تنظيمات أكثر تعقيداً ووضوحاً في الأهداف والوسائل (مهنا، 2011: 255).

٢. منظمات المجتمع المدني: يقصد بالمجتمع المدني ذلك الإطار الذي يضم مجموعة واسعة من التنظيمات التطوعية غير الحكومية، مثل النقابات، والاتحادات، والجمعيات، والأندية، وجماعات المصالح والضغط. وتقوم هذه التنظيمات بدور مهم في تنشيط الحياة الاجتماعية والسياسية، وتعزيز روح العمل الجماعي، وسد الفجوات التي قد تعجز الدولة عن تغطيتها بسبب اتساع مسؤولياتها. ويقوم المجتمع المدني على فكرة تنظيم الحاجات والمصالح داخل المجتمع، حيث يسعى الأفراد إلى تحقيق رفاهيتهم الخاصة، لكن ذلك يتم ضمن إطار جماعي يربط مصالحهم بمصالح الآخرين. ومن هنا تنشأ التنظيمات الاجتماعية التي تعبر عن هذه المصالح المشتركة. ورغم استقلال المجتمع المدني نسبياً، إلا أنه لا يمكن فصله عن الدولة، بل يتداخل معها ويكملها. فالدولة تمثل الإطار العام الذي يضمن التنظيم والاستقرار، بينما يعمل المجتمع المدني على تمثيل المصالح المختلفة وتفعيل المشاركة. ومن دون دولة قوية وفاعلة، قد يتحول المجتمع المدني إلى كيانات مشتتة تفتقر إلى التنظيم والفاعلية (نصر، 2005: 186).

٣. المظاهرات: تعد المظاهرات أحد أشكال المشاركة السياسية الحديثة، وهي تعبير جماعي عن الرأي بهدف التأثير على صناعات القرار أو الاحتجاج على سياسات معينة. وقد أصبحت المظاهرات جزءاً معترفاً به في الأنظمة الديمقراطية، باعتبارها وسيلة للتعبير عن المطالب العامة ضمن إطار الحرية السياسية. وقد أسهم تطور الديمقراطية والحرية الفردية في اتساع نطاق المظاهرات، حيث تقوم الديمقراطية على مبدأ سيادة الشعب وضمان الحقوق الأساسية للأفراد، مثل حرية التعبير، والتجمع، والمساواة أمام القانون، وحرمة المسكن، وحرية العمل والملكية. ومع تطور الفكر السياسي، لم تعد الحقوق تقتصر على الحريات الفردية فقط، بل ظهرت حقوق اجتماعية مثل التعليم المجاني، والرعاية الصحية، وتوفير مستوى معيشي لائق، وتنظيم العمل وضمان الأجور العادلة، وفي الدول الديمقراطية، لم يعد الاهتمام السياسي مقتصرًا على القضايا التقليدية، بل أصبح المواطنون يركزون على القضايا المعيشية المباشرة مثل مستوى الحياة والتعليم والخدمات. كما تلعب المظاهرات دوراً في التعبير عن هذه المطالب، وقد تتطور في بعض الحالات إلى حركات ثورية عندما تفشل الوسائل السلمية في تحقيق التغيير (مهنا، 2011: 198).

٤. المشاركة من خلال وسائل الإعلام المختلفة: تلعب وسائل الإعلام دوراً محورياً في تشكيل الوعي السياسي وتوجيه الرأي العام، حيث تعد من أهم أدوات التأثير في العملية السياسية الحديثة. فهي تسهم في نقل المعلومات وتفسير الأحداث السياسية، وتحديد أولويات القضايا العامة لدى المواطنين. وتزداد أهمية الإعلام مع تطور التكنولوجيا وثورة الاتصالات، إذ أصبحت وسائل مثل التلفزيون والراديو والصحف ومواقع التواصل أدوات رئيسية في التأثير على المواقف السياسية والاجتماعية. كما تؤدي هذه الوسائل دوراً مهماً في التنشئة السياسية، من خلال غرس القيم والأفكار السياسية ونشر الثقافة الديمقراطية. وفي كثير من الحالات، تسهم وسائل الإعلام في تغيير اتجاهات الأفراد السياسية على المدى الطويل، خاصة

عندما تقدم محتوى مستمرًا ومنظمًا حول القضايا العامة. كما تلعب دورًا بارزًا في الحملات الانتخابية من خلال دعم الأحزاب السياسية ونشر برامجها (الحنس، 1984 : 113).

سادسًا: متطلبات المشاركة السياسية

تقوم المشاركة السياسية الفاعلة على مجموعة من الشروط والعوامل التي تجعلها أكثر تأثيرًا واستمراريًا، وتسهم في تحقيق أهدافها بما يدعم مسار التنمية الشاملة. ويمكن تلخيص أهم هذه المتطلبات فيما يلي:

١. **توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين:** لا يمكن الحديث عن مشاركة سياسية حقيقية في ظل غياب الحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم. فتوفر الغذاء والملبس والسكن المناسب، إضافة إلى الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل، إلى جانب ضمان حرية التعبير، كلها عناصر تمنح الفرد الاستقرار النفسي والمادي، وتجعله أكثر استعدادًا للانخراط في الشأن العام.

٢. **وجود القدوة الصالحة في مواقع المسؤولية:** تلعب النماذج القيادية دورًا مهمًا في تشجيع المشاركة أو تثبيطها. لذلك فإن اختيار القيادات بعناية ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب يعد أمرًا أساسيًا. كما يفترض بهذه القيادات أن تؤمن بقدرات الشباب وتدعم مشاركتهم في التنمية بدل إقصائهم أو تهميشهم (عليوي ومحمود، 2004 : 11-12).

٣. **إيمان القيادات بأهمية مشاركة المجتمع:** من الضروري أن تؤمن القيادات السياسية بدور المواطنين في صنع القرار وتنفيذ السياسات العامة. ويستدعي ذلك توفير مناخ من الحرية يسمح للأفراد بالتعبير عن آرائهم ومناقشة القضايا العامة، سواء داخل المؤسسات التشريعية أو عبر وسائل الإعلام والندوات، دون خوف من المساءلة التعسفية.

٤. **دعم التعددية الحزبية ومنظمات المجتمع المدني:** تعد الأحزاب السياسية ركيزة أساسية في أي نظام ديمقراطي، إذ تسهم في تنظيم الآراء وتوجيهها، وتساعد الناخبين على تكوين مواقف واضحة. كما أن وجودها يحد من الفوضى الفكرية ويعزز الاستقرار السياسي. أما منظمات المجتمع المدني، فهي مؤسسات مستقلة تعمل بعيدًا عن هيمنة الدولة، وتوفر مساحة للتعبير عن مصالح المواطنين والدفاع عنها، إضافة إلى دورها في المشاركة في صنع القرار وتنفيذه وتقييمه. ومن خلال هذه المؤسسات تتوسع فرص الوعي السياسي وتنظيم المطالب المجتمعية (مهنا، 2011 : 246).

٥. **دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية:** تلعب الأسرة والمدرسة والجامعة وجماعات الأصدقاء، إلى جانب الأحزاب، دورًا محوريًا في غرس قيم المشاركة لدى الأفراد. فالتنشئة الاجتماعية هي العملية التي يكتسب من خلالها الإنسان مهاراته وقيمه التي تؤهله للاندماج في المجتمع، ومن هذا المنطلق ترتبط التنشئة السياسية بالمشاركة ارتباطًا وثيقًا، إذ إنها تهيب المواطن ليكون قادرًا على ممارسة دوره السياسي بوعي ومسؤولية، وتشكل الثقافة السياسية التي توحد بين الحاكمين والمحكومين ضمن إطار واحد.

٦. **تعزيز الانتماء الوطني والمواطنة:** يشكل الشعور بالانتماء للوطن أساسًا مهمًا لدعم المشاركة السياسية. فكلما شعر الفرد بأنه جزء من وطنه ويحظى بحقوقه كاملة، ازدادت رغبته في المشاركة. لذلك تقوم الديمقراطية على مبدأ التوازن بين الحرية والسلطة، مع احترام حقوق الإنسان وضمان حقه في التعبير والتنظيم والتجمع، إضافة إلى العدالة وحمايته من الفقر والظلم. كما أن المواطنة، التي تربط الفرد بالدولة عبر الحقوق والواجبات، تعد حجر الأساس في بناء الدولة الحديثة وتعزيز الاستقرار السياسي (علي، 2008 : 25).

٧. **الإيمان بالتعددية السياسية:** تعد التعددية السياسية من أهم ركائز الديمقراطية، إذ تتيح وجود آراء واتجاهات مختلفة تتنافس بشكل سلمي. ومن خلال الانتخابات وحرية التعبير تتجسد المشاركة الفعلية للمواطنين. فالتعددية لا تعني فقط وجود أحزاب متعددة، بل تعني أيضًا إتاحة الفرصة للتنافس السياسي وتداول السلطة بشكل سلمي ومنظم.

٨. **وجود إطار قانوني يحمي المشاركة السياسية:** لا يمكن لأي مشاركة سياسية أن تكون فعالة دون وجود قوانين واضحة ودستور يضمن الحقوق السياسية للمواطنين. فالقانون هو الضامن الأساسي لحماية

هذه الحقوق وتنظيمها، وهو الذي يحدد شكل المشاركة ويمنع أي تجاوزات قد تعيقها. كما أن ترسيخ هذه القوانين يعكس التزام الدولة بالديمقراطية وحقوق الإنسان (عوض، 2010 : 27-28)

سابعاً: معوقات المشاركة السياسية للطلاب الجامعية:

١. **المعوقات السياسية والاجتماعية:** يرتبط مستوى المشاركة السياسية بطبيعة المناخ السياسي العام المحيط بعملية المشاركة. فطبيعة النظام السياسي، وبنيته الأيديولوجية، ومدى انفتاحه على المجتمع، كلها عوامل تحدد حجم المشاركة. وفي حال عجز النظام أو تقاعس النخب الحاكمة عن معالجة أزمة السلبية واللامبالاة، تتفاقم المشكلات السياسية وقد تظهر اضطرابات اجتماعية تهدد الاستقرار. كما أن احتكار القوة السياسية من قبل طبقة معينة يؤدي إلى تهميش بقية الفئات، مما يخلق شعوراً بالإحباط والاعتزاز لدى المواطنين، ويضعف رغبتهم في المشاركة. لذلك يؤدي غياب الثقة بين المواطنين والأنظمة السياسية إلى تراجع المشاركة، خصوصاً عندما يكون هناك تناقض بين الخطاب السياسي والواقع المعيشي. ومع تفاقم الضغوط الاقتصادية وتغير أنماط الاستهلاك، يتجه الأفراد إلى التركيز على شؤونهم الخاصة، ما يعزز النزعة الفردية على حساب الاهتمام بالشأن العام. كما أن ضعف الشعور بالانتماء الوطني، وما يصاحبه من إحساس بالاعتزاز داخل الوطن، يساهم بشكل مباشر في عزوف الأفراد عن المشاركة السياسية، نتيجة فقدان الدافع الوطني والمسؤولية الاجتماعية. كذلك فإن قمع المعارضة والحد من الحريات السياسية، وإضعاف الممارسات الديمقراطية، يؤدي إلى تراجع واضح في مستويات المشاركة، ويخلق حالة من الخوف أو اللامبالاة لدى المواطنين (الشامي، 2011 : 124).

٢. **المعوقات الاقتصادية والتعليمية:** يعد تدني المستوى التعليمي والاقتصادي من أبرز العوامل المؤثرة في ضعف المشاركة السياسية. فانتشار الأمية أو ضعف التعليم يقلل من وعي الفرد بالقضايا العامة، ويجعله منشغلاً بالاحتياجات اليومية أكثر من القضايا السياسية. وبالمثل، فإن الفقر وضغط المعيشة يدفعان الأفراد إلى التركيز على البقاء المعيشي بدل الاهتمام بالشأن العام، مما يعزز السلبية والانزوال السياسي. كما أن الانفصال بين التنظيمات السياسية والجمهير يزيد من حدة المشكلة، إذ غالباً ما تنشأ الأحزاب والتنظيمات على يد النخب، بينما تبقى الجماهير خارج دائرة التأثير الحقيقي. وهذا يؤدي إلى ضعف الفهم لأهداف العمل السياسي، وجعل المشاركة في بعض الأحيان شكلية أو مرتبطة بالمصلحة الشخصية أكثر من كونها تعبيراً عن وعي سياسي. ويضاف إلى ذلك تأثير المتغيرات الاقتصادية في سلوك الشباب السياسي، حيث يلاحظ أن أبناء الطبقات الفقيرة والمتوسطة أقل مشاركة مقارنة بأبناء الطبقات الميسورة، نتيجة الضغوط المعيشية وارتفاع تكاليف الحياة. وفي المجتمعات النامية، يظل الفقر والأمية وضعف التعرض لوسائل الإعلام من أهم العوامل التي تحد من انتشار الثقافة السياسية وتضعف المشاركة العامة (الشامي، 2011 : 125).

٣. **المعوقات النفسية والثقافية:** تلعب التنشئة الاجتماعية دوراً مهماً في تشكيل الموقف من السياسة، إذ إن بعض البيئات الأسرية والمدرسية تغرس لدى الأفراد فكرة الابتعاد عن الشأن السياسي وتركه للآخرين. في المقابل، توجد أسر أخرى تشجع أبناءها على الاهتمام بالوطن والمشاركة في القضايا العامة، مما يخلق تفاوتاً واضحاً في مستوى الوعي السياسي. كما أن الخوف من السلطة أو من تبعات المشاركة السياسية يمثل عائقاً مهماً، سواء كان هذا الخوف ناتجاً عن تجارب سابقة مثل التعرض للعقاب، أو ناتجاً عن ضعف الثقة بالنفس وعدم القدرة على التعبير والمواجهة. كذلك قد يؤدي الشعور بالاستقرار السياسي في بعض الدول الديمقراطية إلى انخفاض مستويات المشاركة، حيث يقتصر دور أغلب المواطنين على التصويت فقط، بينما تنحصر الأنشطة السياسية الأخرى في فئة محدودة من الناشطين (عبد الوهاب، 2000 : 33).

المحور الثاني: التحليل السوسيولوجي لدور الجامعة في تعزيز المشاركة السياسية

أولاً: دور الجامعة في التنشئة السياسية

يبرز دور الجامعة في تنمية وتعزيز المشاركة السياسية لدى الطالب الجامعي بوصفه امتداداً مهماً لأدوار مؤسسات التنشئة الأخرى مثل الأسرة ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية، إذ لا يكتمل تأثير هذه المؤسسات إلا من خلال ما تقدمه مؤسسات التعليم من إسهام في تشكيل شخصية الفرد وصياغة وعيه.

فالتعليم لا يقتصر على نقل المعلومات والمعارف النظرية فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى كونه بيئة لصناعة الإنسان وتوجيه سلوكه وقيمه. كما أن المؤسسة التعليمية، سواء في المدرسة أو الجامعة، تعمل في إطار الفلسفة الاجتماعية السائدة في المجتمع، وغالبًا ما تسهم في ترسيخها. وفي الأنظمة السياسية المختلفة، قد يرى التعليم أحيانًا بما يتناسب مع توجهات الدولة وأهدافها، خصوصًا في الأنظمة ذات الطابع السلطوي التي تسعى لتشكيل مواطن منسجم مع بنيتها الفكرية والسياسية. ومن منظور علم الاجتماع السياسي، تعد المؤسسات التعليمية من أهم أدوات التنشئة السياسية، إذ تسهم في إعادة إنتاج الثقافة السياسية السائدة، بما يعزز استمرارية النظام القائم أو يدعم استقراره. كما أن التعليم الرسمي يلعب دورًا بارزًا في رفع مستوى الوعي السياسي لدى الأفراد، حيث يزداد ارتباط التعليم بارتفاع مستوى المشاركة السياسية، فكلما ارتفع مستوى الفرد العلمي زادت قدرته على الانخراط في الشأن العام. وتشير بعض الدراسات إلى أن المؤسسات التعليمية قد تتفوق أحيانًا على الأسرة في التأثير السياسي، كونها تقدم للطلاب رصيدًا معرفيًا وقيميًا مشتركًا يكون جزءًا من هويتهم الفكرية. كما تساهم في تشكيل وعي سياسي يتضمن إدراك القضايا والمؤسسات والفاعلين السياسيين على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

ويمكن النظر إلى دور التعليم في التنشئة السياسية من خلال ثلاثة محاور رئيسية (أديب، 2009 : 29-31):

١. **نقل المعرفة:** تعمل المناهج الدراسية على تعريف الطلاب بمفاهيم المواطنة، وحقوق وواجبات الفرد، إضافة إلى فهم بنية النظام السياسي وآليات عمله، وما يرتبط به من مدخلات ومخرجات تؤثر في المجتمع والدولة.
٢. **تنمية القيم السياسية:** إن المؤسسات التعليمية تسهم في غرس قيم مثل الولاء والانتماء والوطنية، إلى جانب إعادة تشكيل بعض القيم وتعديلها بما يتوافق مع الأهداف التربوية والاجتماعية. كما تلعب علاقة الطالب بالمعلم وبالبيئة التعليمية دورًا مهمًا في ترسيخ هذه القيم بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
٣. **تنمية مهارات المشاركة السياسية:** إن المشاركة تعد ركيزة أساسية للديمقراطية، إذ تتيح المجال لظهور التعددية وتعزز قيم المساواة والحرية. ومن هنا، فإن التعليم داخل القاعات الدراسية لا يقتصر على الجانب النظري، بل يساهم في بناء شخصية الطالب سياسيًا من خلال المناهج والأنشطة الجامعية التي تدرسه على الحوار والنقاش واتخاذ المواقف.

كما أن دور الأستاذ الجامعي لا يمكن إغفاله، فهو عنصر مؤثر في تشكيل التوجهات السياسية للطلاب من خلال تفاعله المباشر معهم، وقد ينقل الثقافة السياسية بطريقة غير مباشرة من خلال ممارساته اليومية داخل الصف. وقد أكدت بعض الدراسات، مثل أعمال جبريل أ. ألموند وسيدني فيرما، أن الأفراد الأكثر تعليمًا يكونون أكثر وعيًا بالآليات عمل الحكومة وأكثر استعدادًا للمشاركة السياسية مقارنة بغيرهم. وتعد الجامعة تحديدًا مرحلة متقدمة في عملية التنشئة السياسية، إذ تعمل على تعميق أو تعديل أو إعادة تشكيل ما اكتسبه الطالب في المراحل التعليمية السابقة. فهي لا تنقل المعرفة فقط، بل تساهم في تطوير القيم والاتجاهات وصلاحها، بما يجعل الطالب أكثر قدرة على التفاعل مع قضايا المجتمع والمشاركة في حياته العامة. كما أن انخراط الجامعة في قضايا المجتمع، عبر التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، يعزز دورها في بناء وعي نقدي لدى الطلبة، ويجعلها مؤسسة فاعلة في التغيير الاجتماعي والسياسي. وقد تحولت الجامعات الحديثة من مؤسسات نخبوية محدودة التأثير إلى مؤسسات جماهيرية واسعة تضم أعدادًا كبيرة من الطلبة، وتلعب دورًا محوريًا في تلبية احتياجات المجتمع التنموية والمعرفية. وبذلك لم تعد الجامعة مجرد مكان لتلقي المعرفة، بل أصبحت فضاءً لإنتاجها وتطويرها وربطها بالواقع، مما يمنحها دورًا أساسيًا في إعداد المواطن الواعي القادر على فهم قضاياها، وإدراك حقوقه وواجباته، والمشاركة الفاعلة في الشأن العام على المستويات الاجتماعية والسياسية كافة (عبد الله، 1999 : 189).

ثانيًا: أثر الأنشطة السياسية للطلاب الجامعي في المجتمع

تعد المرحلة الجامعية من أهم المراحل في حياة الشباب، إذ تمثل فترة إعداد حقيقية للانتقال من مرحلة التكوين النظري إلى مرحلة النضج الفكري والاجتماعي، بما يهيئ الطالب لتحمل المسؤولية ومواجهة متطلبات العصر المتسارعة في مجالات العلم والتكنولوجيا. وفي هذه المرحلة يتشكل وعي الفرد بشكل أعمق، وتتسع قدرته على التفكير في قضايا المجتمع والمساهمة في معالجتها، بما ينعكس لاحقاً على دوره في دفع عجلة التنمية والإنتاج. إذ ينظر إلى طلاب الجامعات بوصفهم نخبة الشباب المثقف، الذين يعول عليهم في قيادة التغيير بعد تخرجهم، فهم يمثلون ركيزة أساسية في بناء المجتمع وعماد نهضته (عبد الحليم، 1982: 84). ومن هنا تأتي أهمية مشاركتهم السياسية باعتبارها أحد أشكال المشاركة المجتمعية التي لا يمكن فصلها عن دورهم العام. فالمشاركة السياسية أصبحت اليوم ضرورة ملحة، نظراً لتشعب القضايا السياسية وتعقيدها، واتساع أثرها على حياة الأفراد. ولم يعد من الممكن للطلاب الجامعي أن يكون بعيداً أو منعزلاً عن النقاشات السياسية الدائرة في مجتمعه، بل أصبح مطالباً بفهمها والتفاعل معها بوعي ومسؤولية، بما يعزز إدراكه لموقعه داخل الدائرة المعرفية والسياسية (الحرايشي، 2002: 89). وتعد الأنشطة السياسية التي يمارسها الطالب الجامعي جزءاً من حقوق المواطنة، كما أنها وسيلة مهمة لبناء شخصيته وتنمية قدراته العقلية والبدنية، فضلاً عن دورها في إشباع حاجاته النفسية ورفع مستوى الدافعية لديه. ومن خلال هذه الأنشطة يكتسب الطالب خبرات متنوعة تساهم في تشكيل وعيه السياسي والاجتماعي. كما أن لهذه الأنشطة آثاراً اجتماعية وتربوية وأخلاقية، إذ تساهم في نشر القيم العامة داخل المجتمع، وتعزز روح المسؤولية والعمل الجماعي. وبذلك يصبح الطلاب عنصرًا فاعلاً في دعم قيم التطور والتقدم داخل المجتمع، من خلال سلوكياتهم ومشاركاتهم المختلفة. وفي هذا السياق، تؤدي الجامعة دوراً محورياً في تلبية احتياجات المجتمع التنموية، ليس فقط من خلال التعليم، بل أيضاً عبر البحث العلمي وإعداد الكوادر البشرية القادرة على المساهمة في صنع القرار ودفع مسار التنمية. ومن ثم فإنها تعمل على إعداد الطالب من النواحي الاجتماعية والنفسية والصحية، بما يضمن تكوين شخصية متكاملة قادرة على التفاعل الإيجابي مع المجتمع (شلولة وأبو شمالة، 2010: 41).

وقد أكد عدد من علماء الاجتماع والعلوم الإنسانية على أهمية الاهتمام بفئة الشباب الجامعي، كونها تمثل القوة الدافعة لأي عملية تغيير اجتماعي أو سياسي. ولذلك، فإن إعدادهم وتنمية مهاراتهم وتزويدهم بالخبرات والمعارف المختلفة يعد أمراً ضرورياً لضمان مشاركتهم السياسية الفعالة، بما يتماشى مع مبادئ الحرية والديمقراطية. ويلاحظ أن مستوى التعليم الجامعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدرجة الوعي السياسي، إذ إن الفرد الأكثر تعليماً يكون عادة أكثر إدراكاً للقضايا السياسية وأكثر قدرة على فهم دور الدولة ومؤسساتها. كما توجد فروق واضحة بين خريجي التعليم الثانوي وخريجي الجامعات من حيث مستوى الوعي السياسي والقدرة على التحليل والمشاركة (رضوان، 1982: 23). كما تساهم المشاركة السياسية للطلاب في توسيع مداركهم السياسية من خلال الاطلاع على القضايا الداخلية والخارجية، ومناقشتها، والمشاركة في الأنشطة الطلابية المختلفة. كما تشمل هذه المشاركة الانخراط في صنع القرار داخل الجامعة، والمشاركة في الاتحادات الطلابية، وأحياناً في الانتخابات والأنشطة السياسية العامة، ولا تقتصر المشاركة السياسية على المجال السياسي المباشر فقط، بل تمتد لتشمل مجالات الحياة الاجتماعية الأخرى مثل الأسرة والمدرسة والجمعيات الأهلية، وهو ما ينعكس بدوره على اتجاهات الطلاب نحو النظام السياسي ومدى تفاعلهم معه (صالح، 2000: 45).

المبحث الثالث: الجانب الميداني للبحث

أولاً: منهجية البحث: اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، بوصفه الأنسب لدراسة الظواهر الاجتماعية كما هي في الواقع، مع العمل على تحليلها وتفسيرها بهدف الكشف عن طبيعة المشاركة السياسية لدى طلبة الجامعة والعوامل المؤثرة فيها داخل جامعة بابل.

ثانياً: مجتمع البحث: تكون مجتمع البحث من طلبة قسم علم الاجتماع في كلية الآداب بجامعة بابل، وبلغ عددهم (84) طالباً وطالبة.

ثالثًا: عينة البحث: تم اختيار عينة البحث بطريقة قصدية من طلبة قسم علم الاجتماع في كلية الآداب بجامعة بابل، وقد شملت كامل أفراد المجتمع البالغ عددهم (84) طالبًا وطالبة.

رابعًا: أداة البحث: اعتمدت الباحثة على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، إذ صممت بما ينسجم مع أهداف البحث وتساؤلاته، وذلك بالاستفادة من الدراسات والبحوث السابقة، فضلًا عن كون الباحثة تدريسية في قسم علم الاجتماع، مما أتاح لها خبرة مباشرة في صياغة الفقرات. وتكونت الأداة من قسمين؛ تضمن الأول مجموعة من البيانات العامة عن المبحوثين شملت (3) أسئلة، في حين ضم القسم الثاني (25) فقرة. وقد جرى اعتماد مقياس ليكرت الخماسي لقياس الاستجابات، وفق التدرج الآتي: أوافق بشدة (5)، أوافق (4)، محايد (3)، لا أوافق (2)، لا أوافق بشدة (1). وبمتوسط فرضي قدره (75) درجة.

خامسًا: صدق وثبات الأداة: تم التحقق من صدق الأداة من خلال عرضها على مجموعة من المتخصصين في العلوم الاجتماعية والسياسية، الذين قدموا ملاحظات علمية حول مدى وضوح الفقرات وملاءمتها واتساقها مع أهداف البحث. وبناءً على تلك الملاحظات أجريت التعديلات اللازمة، بما يعزز الصدق الظاهري وصدق المحتوى للأداة. وقد بلغت نسبة اتفاق الخبراء (88%)، وهو ما يشير إلى درجة جيدة من المصادقية.

أما فيما يتعلق بالثبات، فقد تم اختباره عبر تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية من خارج عينة البحث، ومن ثم حساب معامل الثبات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس الاتساق الداخلي بين الفقرات. وقد أظهرت النتائج أن قيمة معامل الثبات بلغت (85%)، وهو ما يعكس إمكانية الاعتماد على الأداة بدرجة عالية من الثقة والاتساق.

سادسًا: حدود البحث

1. الحدود المكانية: قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بابل.
2. الحدود الزمانية: العام الدراسي (2025-2026)
3. الحدود البشرية: طلبة قسم علم الاجتماع في كلية الآداب – جامعة بابل.

سابعًا: فرضيات البحث

1. توجد درجة مرتفعة من المشاركة السياسية لدى طلبة قسم علم الاجتماع في كلية الآداب
2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المشاركة السياسية لدى الطلبة تعزى لمتغير الجنس (ذكور، إناث).
3. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين بعد الاهتمام السياسي لدى طلبة قسم علم الاجتماع في جامعة بابل وبعد النشاط السياسي.
4. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين بعد المعرفة السياسية لدى الطلبة وبعد معوقات المشاركة السياسية.

ثامنًا: الأساليب الإحصائية: تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البحث، منها التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص العينة، إضافة إلى الوسط الحسابي والانحراف المعياري لقياس اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات الاستبانة وكذلك معامل ارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة الارتباطية وكذلك اختبار التائي لعينتين مستقلتين واختبار المقارنة البعدي شيفيه.

المبحث الرابع: عرض النتائج وتفسيرها

أولًا: عرض وتحليل نتائج البيانات العامة

جدول (1) يوضح الخصائص الديموغرافية لعينة البحث

النسبة	التكرار	الجنس
45%	38	ذكور
55%	46	إناث
النسبة	التكرار	العمر
31%	26	أقل من 20
25%	21	21-23
23%	19	24-26
21%	18	27- فأكثر
النسبة	التكرار	المرحلة الدراسية
13%	11	الثانية
48%	40	الثالثة
39%	33	الرابعة

يوضح جدول (1) الخصائص الديموغرافية لعينة البحث من حيث الجنس، والعمر، والمرحلة الدراسية، ويمكن تفسير النتائج على النحو الآتي:

١. **متغير الجنس:** يتبين أن نسبة الإناث بلغت (55%) بعدد (46) مفردة، وهي نسبة أعلى من نسبة الذكور التي بلغت (45%) بعدد (38) مفردة. ويشير ذلك إلى تقارب نسبي بين الجنسين مع ميل بسيط لصالح الإناث، مما يعكس أن العينة متوازنة إلى حد كبير من حيث التمثيل الجندي، وهو ما قد يسهم في تقليل التحيز المرتبط بالجنس في نتائج الدراسة.

٢. **متغير العمر:** أظهرت النتائج أن الفئة العمرية الأقل من 20 سنة شكلت النسبة الأعلى من العينة بنسبة (31%) وبعدها (26) مفردة، مما يدل على أن جزءاً مهماً من العينة يمثل فئة عمرية صغيرة نسبياً. تليها الفئة العمرية (21-23 سنة) بنسبة (25%) وبعدها (21) مفردة، ثم الفئة (24-26 سنة) بنسبة (23%) وبعدها (19) مفردة، وأخيراً الفئة العمرية (27 سنة فأكثر) بنسبة (21%) وبعدها (18) مفردة. ويعكس هذا التوزيع أن أغلب أفراد العينة يتركزون في الفئات العمرية الأصغر (أقل من 26 سنة)، وهو أمر متوقع في البيئات الجامعية، ويشير إلى تجانس نسبي في أعمار المشاركين مع وجود تنوع مقبول.

٣. **متغير المرحلة الدراسية:** أظهرت النتائج أن المرحلة الثالثة جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (48%) وبعدها (40) طالباً/طالبة، ما يدل على أن ما يقارب نصف العينة من هذه المرحلة. تليها المرحلة الرابعة بنسبة (39%) وبعدها (33) مفردة، ثم المرحلة الثانية بنسبة (13%) وبعدها (11) مفردة. ويشير ذلك إلى أن العينة تتركز بشكل أساسي في المراحل المتقدمة (الثالثة والرابعة)، بنسبة إجمالية بلغت (87%)، وهو ما قد يعكس اهتماماً أكبر أو تواجداً أعلى لطلبة المراحل النهائية في مجتمع الدراسة، الأمر الذي قد يكون له تأثير على طبيعة النتائج واتجاهاتها.

ثانياً: عرض وتفصيل نتائج الظاهرة المدروسة

1) محاور الاهتمام السياسي

جدول (2) يوضح إجابات المبحوثين حول فقرات الاهتمام السياسي

ت	الفقرات	أوافق بشدة %	أوافق %	محايد %	لا أوافق %	لا أوافق بشدة %
1	أحرص على متابعة الأخبار والتطورات السياسية بصورة مستمرة.	77	9	2	6	0

6	5	2 9	24	3 6	30	2 7	23	2	2	أهتم بالقضايا السياسية المحلية وما يرتبط بها من أحداث.	2
0	0	2	2	2	2	1 7	14	7 9	66	أشارك أحياناً في مناقشات سياسية مع الآخرين حول القضايا العامة.	3
1	1	1 1	9	4 3	36	3 5	29	1 1	9	أعتمد على وسائل الإعلام المختلفة للحصول على المعلومات السياسية.	4
0	0	4	3	3 0	25	4 5	38	2 1	18	أعتقد أن السياسة تؤثر بشكل مباشر في مختلف جوانب حياتي اليومية.	5

أظهرت النتائج أن الاهتمام السياسي لدى المبحوثين يتباين بين مستويات مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة حسب طبيعة الفقرة. وفي الفقرة الأولى، يتبين وجود اهتمام سياسي مرتفع جداً، إذ بلغت نسبة من "يوافقون بشدة" (92%) على متابعة الأخبار والتطورات السياسية، مقابل (7%) يوافقون و(1%) محايدون، مما يدل على أن متابعة الأخبار السياسية تمثل سلوكاً شبه عام لدى العينة. في المقابل، في الفقرة الثانية الخاصة بالاهتمام بالقضايا المحلية، انخفض مستوى الاهتمام؛ إذ جاءت نسبة المحايدون (36%) والذين لا يوافقون (29%) مرتفعة نسبياً، مقابل (27%) يوافقون و(2%) فقط يوافقون بشدة، مما يعكس ضعفاً نسبياً في التفاعل مع القضايا المحلية مقارنة بمتابعة الأخبار العامة. أما الفقرة الثالثة، فقد أظهرت ارتفاعاً واضحاً في المشاركة الحوارية، حيث بلغت نسبة "أوافق بشدة" (79%) و(17%) "أوافق"، مقابل نسب منخفضة جداً للحيد والرفض، مما يشير إلى ميل العينة إلى النقاش السياسي أكثر من الفعل السياسي المباشر. وفي الفقرة الرابعة، يتضح أن الاعتماد على وسائل الإعلام في الحصول على المعلومات السياسية كان متوسطاً، إذ جاءت نسبة "محايد" (43%) هي الأعلى، مقابل (35%) يوافقون و(11%) يوافقون بشدة، ما يعكس عدم اعتماد كامل على الإعلام كمصدر وحيد للمعلومة السياسية. أما الفقرة الخامسة، فقد أظهرت قناعة مرتفعة نسبياً بأثر السياسة على الحياة اليومية، حيث بلغت نسبة "أوافق بشدة" (21%) و"أوافق" (45%)، مقابل (30%) محايدون، مما يدل على إدراك جيد لأهمية السياسة في الحياة العامة.

جدول (2) يوضح إجابات المبحوثين حول فقرات المعرفة السياسية

ت	الفقرات	أوافق بشدة %	أوافق %	محايد %	لا أوافق %	لا أوافق بشدة %
1	أمتلك معرفة جيدة بطبيعة النظام السياسي في بلدي.	6	7	31	37	1
2	لدي فهم واضح لحقوقي وواجباتي كمواطن.	47	6	26	11	0
3	أستطيع تفسير بعض الأحداث السياسية وفهم أبعادها المختلفة.	9	1	24	41	1
4	لدي معرفة بالأحزاب السياسية الموجودة داخل البلد.	80	5	4	5	0

5	أتابع البرامج السياسية بهدف تعزيز فهمي للأوضاع العامة	13	1	6	36	4	3	31	3	7	4	5	0	0
---	---	----	---	---	----	---	---	----	---	---	---	---	---	---

تشير النتائج إلى وجود تباين في مستوى المعرفة السياسية بين فقرات القياس المختلفة. ففي الفقرة الأولى، يتضح أن مستوى المعرفة بالنظام السياسي يقع ضمن المستوى المتوسط، إذ بلغت نسبة المحايدین (46%) وهي النسبة الأعلى، مقابل (37%) من الموافقين و(7%) من الموافقين بشدة، مما يعكس وجود غموض نسبي في الفهم العام للنظام السياسي لدى أغلب المبحوثين. أما الفقرة الثانية، فقد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في مستوى الوعي بالحقوق والواجبات، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة (56%) والموافقين (31%)، وهو ما يشير إلى مستوى جيد من الوعي المدني لدى العينة. وفي الفقرة الثالثة، أظهرت النتائج ضعفاً نسبياً في القدرة على تفسير الأحداث السياسية، إذ بلغت نسبة المحايدین (49%)، إضافة إلى (11%) غير الموافقين، مما يدل على محدودية في مهارات التحليل السياسي. وفي الفقرة الرابعة، سجلت أعلى مستويات المعرفة، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة (95%) حول معرفة الأحزاب السياسية، وهو ما يعكس معرفة عامة أو شكلية بالأحزاب أكثر من كونها معرفة تحليلية عميقة. أما الفقرة الخامسة، فقد أظهرت اعتماداً متوسطاً على البرامج السياسية، إذ بلغت نسبة الموافقين (43%) والمحايدین (37%)، مما يشير إلى عدم انتظام أو استقرار في متابعة المحتوى السياسي عبر وسائل الإعلام.

جدول (3) يوضح إجابات المبحوثين حول فقرات النشاط السياسي

ت	الفقرات	أوافق بشدة %	أوافق %	محايد %	لا أوافق %	لا أوافق بشدة %
1	أتابع أداء الحكومة وأتبادل الآراء حوله مع الآخرين من حين لآخر.	18	21	30	29	1
2	أفكر بالمشاركة في الانتخابات مستقبلاً بصورة جدية.	35	42	34	12	0
3	أشارك في بعض الأنشطة الطلابية ذات الطابع السياسي.	72	86	10	2	0
4	أناقش القضايا العامة والسياسية داخل الجامعة مع الآخرين.	83	99	1	0	0
5	أشارك أحياناً في فعاليات أو حملات طلابية مرتبطة بالشأن العام.	0	0	0	2	44

تبين النتائج أن النشاط السياسي لدى المبحوثين يتسم بتباين واضح بين النشاط داخل البيئة الجامعية وضعف المشاركة في الأنشطة السياسية خارجها. ففي الفقرة الأولى، جاءت متابعة أداء الحكومة بمستوى متوسط، إذ بلغت نسبة الموافقين (36%) والموافقين بشدة (21%)، مقابل (35%) من المحايدین، مما يشير إلى تباين في مستوى الاهتمام بالمتابعة السياسية العامة. أما الفقرة الثانية، فقد أظهرت نية مرتفعة نسبياً للمشاركة الانتخابية مستقبلاً، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة (42%) والموافقين (41%)، وهو ما يعكس اتجاهًا إيجابياً نحو المشاركة السياسية الانتخابية. وفي الفقرة الثالثة، سجلت النتائج مستوى مرتفعاً من المشاركة في الأنشطة الطلابية ذات الطابع السياسي، إذ بلغت نسبة الموافقين بشدة (86%) والموافقين (12%)، مما

يدل على نشاط واضح داخل الإطار الجامعي. كما أظهرت الفقرة الرابعة أعلى مستويات النشاط، حيث وافق (99%) من المبحوثين بشدة على مناقشة القضايا العامة داخل الجامعة، وهو ما يعكس حيوية كبيرة في النقاشات السياسية داخل الوسط الجامعي. في المقابل، أظهرت الفقرة الخامسة ضعفاً واضحاً في المشاركة في الفعاليات أو الحملات السياسية خارج الجامعة، إذ بلغت نسبة "لا أوافق بشدة" (44%) و "لا أوافق" (54%)، مما يشير إلى شبه انعدام للمشاركة السياسية المنظمة خارج الإطار الجامعي.

جدول (4) يوضح إجابات المبحوثين حول فقرات الاتجاهات نحو السياسية

ت	الفقرات	أوافق بشدة %	أوافق %	محايد %	لا أوافق %	لا أوافق بشدة %
1	أرى أن المشاركة السياسية تمثل أهمية كبيرة لطلبة الجامعات.	10	39	27	8	0
2	أشعر أن لرأيي وصوتي دوراً في التأثير على القرارات السياسية.	73	7	8	1	0
3	لدي قدر من الثقة بالمؤسسات السياسية في بلدي.	0	0	0	61	17
4	أعتقد أن المشاركة السياسية وسيلة فعالة لإحداث التغيير.	83	9	1	0	0
5	أؤمن بأن السياسة عنصر مهم في تطوير المجتمع وتحسين أوضاعه.	74	8	7	0	0

تظهر النتائج وجود اتجاهات إيجابية نحو أهمية السياسة لدى المبحوثين، في مقابل ضعف واضح في مستوى الثقة بالمؤسسات السياسية. ففي الفقرة الأولى، تشير النتائج إلى اقتناع متوسط بأهمية المشاركة السياسية للطلبة، إذ بلغت نسبة الموافقين (46%) والموافقين بشدة (12%)، مما يعكس وجود إدراك عام لأهمية المشاركة دون أن يصل إلى مستوى مرتفع جداً. أما الفقرة الثانية، فقد جاءت النتائج إيجابية بدرجة عالية، حيث يرى (87%) من المبحوثين أن لهم دوراً في التأثير السياسي، وهو ما يدل على ارتفاع الشعور بالفاعلية السياسية لديهم. وفي الفقرة الثالثة، يتضح انخفاض مستوى الثقة بالمؤسسات السياسية بشكل واضح، إذ بلغت نسبة غير الموافقين (73%) وغير الموافقين بشدة (20%)، ما يشير إلى وجود أزمة ثقة مؤسسية ملحوظة. وفي الفقرة الرابعة، سجلت النتائج قناعة مرتفعة جداً بفاعلية المشاركة السياسية في إحداث التغيير، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة (99%)، وهو ما يعكس إيماناً قوياً بدور المشاركة السياسية في التغيير الاجتماعي والسياسي. أما الفقرة الخامسة، فقد أظهرت إدراكاً مرتفعاً لأهمية السياسة في تطوير المجتمع، إذ بلغت نسبة الموافقين بشدة (88%) والموافقين (8%)، مما يدل على اتجاه إيجابي عام نحو الدور التنموي للسياسة.

جدول (5) يوضح إجابات المبحوثين حول فقرات معوقات المشاركة السياسية

ت	الفقرات	أوافق بشدة %	أوافق %	محايد %	لا أوافق %	لا أوافق بشدة %
1	تؤثر الالتزامات الدراسية أحياناً في	45	26	31	9	1

مستوى المشاركة السياسية.	مشاركتي											
2	ضعف الثقة بإمكانية تحقيق التغيير يقلل من رغبتني في المشاركة.	53	6	3	26	31	4	5	1	1	0	0
3	الخوف من بعض النتائج أو العواقب قد يحد كذلك من مشاركتني السياسية.	65	7	7	15	18	3	4	1	1	0	0
4	يؤثر انخفاض مستوى الوعي السياسي في ضعف المشاركة السياسية.	79	9	4	3	4	2	2	0	0	0	0
5	تلعب الظروف الاقتصادية دورًا في تقليل الاهتمام بالقضايا السياسية.	0	0	0	8	9	5	45	24	28	7	8

تشير النتائج إلى وجود مجموعة من المعوقات التي تؤثر في مستوى المشاركة السياسية لدى المبحوثين. ففي الفقرة الأولى، يتضح أن الالتزامات الدراسية تعد من المعوقات المهمة، إذ بلغت نسبة الموافقين بشدة (54%) والموافقين (31%)، مما يعكس تأثيرًا واضحًا للعبء الدراسي في الحد من المشاركة السياسية. أما الفقرة الثانية، فقد بينت أن ضعف الثقة بإمكانية التغيير يمثل عائقًا بارزًا، حيث سجلت نسبة (63%) موافقين بشدة و(31%) موافقين، وهو ما يشير إلى حضور هذا العامل بوصفه محددًا مهمًا للمشاركة. وفي الفقرة الثالثة، يظهر أن الخوف من العواقب يعد من العوامل المؤثرة، إذ بلغت نسبة الموافقين بشدة (77%) والموافقين (18%)، ما يدل على دوره في تقليل مستوى الانخراط في النشاط السياسي. وفي الفقرة الرابعة، يتضح أن انخفاض مستوى الوعي السياسي يعد من أبرز المعوقات، حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة (94%)، وهو ما يعكس إدراكًا مرتفعًا لأثر هذا العامل في ضعف المشاركة السياسية. أما الفقرة الخامسة، فقد أظهرت أن الظروف الاقتصادية ليست من العوامل الحاسمة بشكل مباشر، إذ جاءت أغلب الإجابات ضمن فئة "محايد" بنسبة (53.6%) و "لا أوافق" بنسبة (28.6%)، مما يشير إلى ضعف تأثير العامل الاقتصادي مقارنة ببقية المعوقات.

ثالثًا: عرض وتحليل نتائج الفرضيات

الفرضية الأولى: توجد درجة مرتفعة من المشاركة السياسية لدى طلبة قسم علم الاجتماع في كلية الآداب
جدول (6) يوضح اختبار التائي لعينة واحدة

العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	النتيجة
84	100,23	11,15	75	20,74	1.960	83	0.05	دالة

تشير نتائج الجدول (6) إلى أن الوسط الحسابي للمشاركة السياسية بلغ (100.23) بانحراف معياري (11.15)، وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (75)، مما يدل على تمتع أفراد العينة بمستوى مرتفع نسبيًا من المشاركة السياسية. كما بلغت القيمة التائية المحسوبة (20.74)، وهي أعلى بكثير من القيمة الجدولية البالغة (1.960) عند درجة حرية (83) ومستوى دلالة (0.05)، الأمر الذي يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الوسط الحسابي والوسط الفرضي. وبناءً على ذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل

الفرضية البديلة، بما يعني أن الطلبة يتمتعون بمستوى مرتفع من المشاركة السياسية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى للدراسة.

الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المشاركة السياسية لدى الطلبة تعزى لمتغير الجنس (ذكور، إناث).

جدول (7) يوضح مستوى المشاركة السياسية لدى طلبة الجامعة وفقاً لمتغير الجنس (ذكور ، إناث)

النتيجة	مستوى الدلالة	درجة الحرية	القيمة التائية		الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العدد	الجنس
			الجدولية	المحسوبة				
دالة	0.05	82	1.960	2,22	8,84	103,13	38	ذكور
					12,33	97,83	46	إناث

تظهر نتائج الجدول (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المشاركة السياسية تبعاً لمتغير الجنس. إذ بلغ الوسط الحسابي للذكور (103.13) بانحراف معياري (8.84)، وهو أعلى من الوسط الحسابي للإناث الذي بلغ (97.83) بانحراف معياري (12.33)، مما يشير إلى تفوق الذكور في مستوى المشاركة السياسية ضمن عينة الدراسة. كما بلغت القيمة التائية المحسوبة (2.22)، وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (1.960) عند درجة حرية (82) ومستوى دلالة (0.05)، مما يدل على وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين الجنسين لصالح الذكور. وبناءً على ذلك ترفض الفرضية الصفرية وقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق تعزى لمتغير الجنس في مستوى المشاركة السياسية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين بعد الاهتمام السياسي لدى طلبة قسم علم الاجتماع في جامعة بابل وبعد النشاط السياسي.

جدول (8) يوضح العلاقة الارتباطية بين بعد الاهتمام السياسي وبعد النشاط السياسي لدى طلبة قسم علم الاجتماع في جامعة بابل.

العلاقة	نوع الارتباط	الوسط الحسابي	انحراف معياري	قيمة معامل الارتباط	القيمة التائية		درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدالة
					الجدولية	المحسوبة			
الاهتمام السياسي النشاط السياسي	بسيط	3,96	0,53	0.851	1.96	14,69	82	0.05	دالة
		3,86	0,47						

تبين نتائج الجدول (8) وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين الاهتمام السياسي والنشاط السياسي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.851)، وهو ما يدل على قوة العلاقة وارتفاع درجة الترابط بين المتغيرين. كما بلغت القيمة التائية المحسوبة (14.69)، وهي أعلى من القيمة الجدولية البالغة (1.960) عند مستوى دلالة (0.05)، مما يشير إلى دلالة إحصائية معنوية لهذه العلاقة. وتفسر هذه النتيجة بأن زيادة مستوى اهتمام الطلبة بالشأن السياسي يرتبط بارتفاع مستوى نشاطهم السياسي، إذ يسهم الاهتمام السياسي بوصفه دافعاً معرفياً وسلوكياً في تعزيز المشاركة الفعلية في الأنشطة السياسية، مما يعكس وجود ترابط وظيفي واضح بين الاهتمام السياسي والنشاط السياسي.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين بعد المعرفة السياسية لدى الطلبة وبعد معوقات المشاركة السياسية.

جدول (9) يوضح العلاقة الارتباطية بين المعرفة السياسية ومعوقات المشاركة السياسية

العلاقة	نوع الارتباط	الوسط الحسابي	انحراف معياري	قيمة معامل الارتباط	القيمة التائية		درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدالة
					الجدولية	المحسوبة			

دالة	0.05	82	1.96	11,18	0.777	0,54	3,96	بسيط	الاهتمام السياسي
						0,52	4,23		النشاط السياسي

تشير نتائج الجدول (9) إلى وجود علاقة ارتباط بين المعرفة السياسية ومعوقات المشاركة السياسية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.777)، وهو ما يعكس علاقة موجبة قوية نسبياً بين المتغيرين. كما بلغت القيمة التائية المحسوبة (11.18)، وهي أعلى من القيمة الجدولية البالغة (1.960) عند مستوى دلالة (0.05)، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية. وتعني هذه النتيجة أن ارتفاع مستوى المعرفة السياسية لدى الطلبة يرتبط بزيادة وعيهم وإدراكهم للمعوقات التي تواجه مشاركتهم السياسية، أي أنه كلما ازداد مستوى المعرفة بالقضايا السياسية، ازداد في المقابل إدراكهم للعوائق التي تحد من فاعلية مشاركتهم السياسية.

المبحث الخامس: نتائج وتوصيات ومقترحات البحث

أولاً: نتائج البحث

تظهر نتائج الدراسة مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالمشاركة السياسية لدى المبحوثين، والتي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

١. بينت النتائج وجود مستوى مرتفع نسبياً من المشاركة السياسية لدى أفراد العينة، إذ بلغ الوسط الحسابي (100.23) بانحراف معياري (11.15)، وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (75)، مما يدل على تمتع المبحوثين بمستوى جيد من المشاركة السياسية. كما أكدت القيمة التائية المحسوبة (20.74) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، الأمر الذي يعزز رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

٢. أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المشاركة السياسية تبعاً لمتغير الجنس، حيث تفوق الذكور على الإناث بوسط حسابي أعلى (103.13) مقابل (97.83) للإناث، وكانت القيمة التائية المحسوبة (2.22) دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)، مما يشير إلى وجود تأثير لمتغير الجنس في مستوى المشاركة السياسية.

٣. كشفت النتائج عن وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين المعرفة السياسية ومعوقات المشاركة السياسية، إذ بلغ معامل الارتباط (0.777)، وهي علاقة دالة إحصائياً وفق القيمة التائية (11.18). وتشير هذه النتيجة إلى أن ارتفاع مستوى المعرفة السياسية يرتبط بزيادة إدراك المعوقات التي تحد من المشاركة. أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين الاهتمام السياسي والنشاط السياسي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.851)، وهي علاقة دالة إحصائياً وفق القيمة التائية (14.69)، مما يدل على أن زيادة الاهتمام السياسي ترتبط بارتفاع مستوى النشاط السياسي لدى المبحوثين.

٤. بينت النتائج وجود معوقات متعددة تؤثر في المشاركة السياسية، أبرزها الالتزامات الدراسية، ضعف الثقة بالتغيير، الخوف من العواقب، وانخفاض الوعي السياسي، في حين ظهر أن العامل الاقتصادي أقل تأثيراً مقارنة بالعوامل الأخرى.

٥. أظهرت النتائج اتجاهات إيجابية نحو أهمية السياسة والمشاركة السياسية، مقابل ضعف واضح في الثقة بالمؤسسات السياسية، إذ سجلت أغلب الفقرات مستويات مرتفعة من الاتفاق على أهمية المشاركة ودورها في التغيير، في حين سجلت مستويات منخفضة من الثقة بالمؤسسات السياسية.

٦. تبين أن النشاط السياسي لدى المبحوثين يتميز بارتفاعه داخل البيئة الجامعية مقابل ضعف واضح في النشاط السياسي خارج الجامعة، حيث ارتفعت معدلات النقاش والمشاركة داخل الجامعة، في حين انخفضت المشاركة في الفعاليات والحملات السياسية الخارجية بشكل كبير.

٧. أظهرت النتائج تفاوتاً في مستوى المعرفة السياسية، إذ كان الوعي بالحقوق والواجبات مرتفعاً نسبياً، بينما ظهر ضعف في تفسير الأحداث السياسية، مع معرفة شكلية مرتفعة بالأحزاب السياسية، واعتماد متوسط على البرامج السياسية.

ثانياً: التوصيات

- في ضوء ما توصلت إليه البحث من نتائج، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات على النحو الآتي:
1. تعزيز برامج التنقيف السياسي داخل المؤسسات التعليمية من خلال إدماج موضوعات تتعلق بالنظام السياسي، والحقوق والواجبات، وآليات المشاركة السياسية ضمن الأنشطة الجامعية والمناهج الدراسية، بما يسهم في رفع مستوى الوعي السياسي لدى الطلبة.
 2. تنمية مهارات التحليل السياسي لدى الطلبة عبر تنظيم ورش عمل وندوات تدريبية تساعد على فهم الأحداث السياسية وتفسيرها بشكل علمي بعيداً عن التلقي السلبي أو المعرفة الشكلية.
 3. توسيع قنوات المشاركة السياسية داخل الجامعة من خلال دعم الاتحادات الطلابية، والأنشطة الطلابية ذات الطابع السياسي، وتشجيع الحوار والنقاش حول القضايا العامة.
 4. معالجة معوقات المشاركة السياسية، خصوصاً ما يتعلق بالالتزامات الدراسية والخوف من العواقب وضعف الثقة بالتغيير، وذلك عبر خلق بيئة جامعية داعمة وآمنة للتعبير والمشاركة.
 5. تعزيز الثقة بالمؤسسات السياسية من خلال زيادة الشفافية، وتفعيل التواصل بين المؤسسات الرسمية والشباب، بما يسهم في تقليل الفجوة بين الطلبة والمؤسسات السياسية.
 6. تشجيع المشاركة السياسية خارج الإطار الجامعي عبر تحفيز الطلبة على الانخراط في الفعاليات المدنية والحملات الانتخابية والأنشطة المجتمعية المنظمة.
 7. تطوير المحتوى الإعلامي السياسي الموجه للشباب بما يساعد على رفع مستوى المتابعة السياسية وتقليل الاعتماد على المعرفة السطحية أو غير المنتظمة.

ثالثاً: المقترحات

1. إجراء دراسات مستقبلية أوسع نطاقاً تشمل عينات أكبر وفئات اجتماعية مختلفة، بهدف تعميق فهم العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية وتوسيع قاعدة النتائج.
2. نقترح إدماج التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز المشاركة السياسية من خلال إنشاء منصات رقمية جامعية تتيح للطلبة مناقشة القضايا العامة والتعبير عن آرائهم بشكل منظم وهادف.
3. نقترح تفعيل دور الإرشاد الأكاديمي والنفسي في توعية الطلبة بأهمية المشاركة السياسية، ومعالجة الخوف من العواقب الذي ظهر كأحد المعوقات المؤثرة في الدراسة.
4. تعزيز التربية على المواطنة الفاعلة داخل المؤسسات التعليمية، بما يرسخ قيم الانتماء والمشاركة والمسؤولية الاجتماعية والسياسية لدى الطلبة.

قائمة المصادر والمراجع

1. إبراهيم، الهبيل أبو بكر علي (2006): المشاركة الشعبية في عملية التنمية بالمجتمع الليبي، القاهرة، مصر، معهد البحوث والدراسات العربية للنشر والتوزيع.
2. أديب، نشأت أوار (2009): الثقافة السياسية للشباب الجامعي في المجتمع المصري دراسة روية الرئيسية لتشكيل الثقافة السياسية، القاهرة، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب للنشر والتوزيع.
3. برو، فليب (2006): علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صلاصيل، بيروت، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
4. بوعافية، محمد الصالح (2024): دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في بناء ثقافة المشاركة السياسية في الجزائر، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد (8)، العدد (3)، الجزائر.
5. تاج الدين، أحمد سعيد عبد الحميد نشوى (بلا سنة نشر): الشباب والمشاركة السياسية، كتاب منشور في موقع المنوبية السامية للتخطيط، المغرب، رابط الكتاب: <http://youthdo.org/ar/images/stories/youth/16.pdf> تاريخ زيارة الموقع 2026/5/20م.
6. الحداد، شعبان كمال (2006): المشاركة السياسية وعلاقتها بعوامل الشخصية الخمس الكبرى دراسة نفسية مقارنة بين عينات من الفلسطينيين المشاركين وغير المشاركين سياسياً، أطروحة دكتوراه (منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر.
7. الحرايشي، وليد بن عبد العزيز بن سعد (2002) دور الأنشطة الطلابية في تنمية المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة الملك سعود، السعودية.

٨. الحسن، إحسان محمد (1984): علم الاجتماع السياسي، الموصل، العراق، مطبعة جامعة الموصل للطباعة والنشر.
٩. دانكان، جان ماري (1997): علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صلاحيل، بيروت، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والبحوث للنشر.
١. دليو، فضل وآخرون (2001): إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع.
٢. رضوان، علي عبد الرزاق (1984): مجالات في علم الاجتماع المعاصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع.
٣. السعيد، منذر بن خالد (2022): اتجاهات الشباب الجامعي نحو القراءة وعلاقتها ببعض المتغيرات الديمغرافية في جامعات سلطنة عمان دراسة مسحية، مجلة البحوث التربوية والنفسية، المجلد(19)، العدد(75)، عمان، الأردن.
٤. الشامي، محمود محمد صالح (2011): مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي في عصر العولمة، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد (2)، جامعة الأقصى، فلسطين، غزة.
٥. شلولة، محمد حسن محمد، أبو شمالة، عاصم علي (2010): دور الشباب في المشاركة السياسية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، غزة.
٦. صالح، أحمد فاروق (2000): دور جماعة المهام في الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، مصر، مركز خدمة المجتمع للنشر.
٧. صالح، عماد فاروق (2020): دور البرامج والأنشطة اللاصفية في تنمية شخصية الطالب الجامعي الأهمية والمتطلبات، مجلة الآداب، العدد (134)، مصر، جامعة الفيوم.
٨. عبد الحليم، أحمد (1984): السياسة الشبابية العربية، مجلة شؤون عربية، العدد (16)، جامعة الدولة العربية.
٩. عبد الرحمن، عبد الله محمد (2001): علم الاجتماع السياسي، بيروت، لبنان، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.
١٠. عبد اللهن محمد قاسم (1999): التنشئة الاجتماعية للفكر السياسي، مجلة الفكر العربي، العدد (97)، بيروت، لبنان.
١١. عبد الوهاب، طارق محمد (2000): سيكولوجية المشاركة السياسية "دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، القاهرة، مصر، مكتب غريب للنشر والتوزيع.
١٢. عرفج، سامي سلطي (2001): الجامعة والبحث العلمي، عمان، الأردن، دار الفكر للنشر والتوزيع.
١٣. علي، ناصر محمود رشيد شيخ (2005): دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، غزة.
١٤. عليوي، السيد، ومحمود، منى (2004): مفهوم المشاركة السياسية، مجلة مقاربات، العدد (15)- (16)، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، بغداد، العراق.
١٥. عمر، طيب بوجلال (2017): إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية، عمان، الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع.
١٦. عوض، السيد حنفي (2010): علم الاجتماع السياسي، القاهرة، مصر، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع.
١٧. قادري، حسين (2008): المشاركة السياسية كآلية من آليات الديمقراطية في العالم العربي الجزائر نموذجاً، مجلة المفكر، المجلد(4)، العدد(1)، الجزائر.
١٨. ليله، علي، وعامر، محمد السيد (2010): المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، مصر، المكتبة الجامعية الحديثة للنشر والتوزيع.
١٩. مهنا، محمد نصر (2011): علم السياسة بين الأصالة والمعاصرة، الإسكندرية، مصر، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع.



٢٠. الموسوي، صالح (2008): السياسة في المنظور الإسلامية، بني سويف، مطبعة الفرسان للنشر والتوزيع.
٢١. موهوب، طاهر (2011): التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية، مصر، دار دسوق للعلم والإيمان للنشر والتوزيع.
٢٢. نصرن شاهر أحمد (2005): المجتمع المدني والدولة، دمشق، سوريا، دار الرأي للنشر والتوزيع.